

تقييم دور الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد 2013م – 2021م

د. ناصر النائي أدم

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا

د. المهدي الغالي داوود

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الملك فيصل

د. أدم عبد الكريم عبد الله

مدرس الاقتصاد التطبيقي والمالية العامة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة أنجمينا

ملخص الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية دراسة الموضوع نفسه، الذي يتناول تقييم دور الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد.

وتظهر مشكلة الدراسة في محدودية تأثير خطط وبرامج التنمية الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة على التجارة الخارجية لدولة تشاد (رغم توفر الإمكانيات البشرية والطبيعية للدولة متمثلة في وفرة الأراضي الزراعية الخصبة والمياه والثروة الحيوانية، والبتترول الذي بدأ تصديره مع نهاية عام 2003م)، زد على ذلك أن هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بالموضوع إضافة إلى قصورها وعدم اكتمالها في تحديد درجة الكفاءة في قدرة هذه الخطط التنموية على تنظيم وتوجيه التجارة الخارجية لدولة تشاد، من تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: وهو ما مدى نجاح هذه الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد؟

لذلك هدفت الدراسة إلى تقييم دور الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات إضافة إلى المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي، لتوضيح وتقييم دور الخطط التنموية وتأثيرها من خلال مؤشرات التجارة الخارجية، وتقارير وزارة المالية والموازنة التشادية.

ولتحقيق هدف الدراسة، تم تقسيمها بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، اشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الخطط التنموية، برامج التنمية الاقتصادية، مؤشرات التجارة الخارجية، العجز في الميزان التجاري، الصادرات والواردات.

Abstract:

The importance of this study lies in the importance of the study itself, which addresses the role of development plans in increasing the volume of foreign trade for Chad. The problem of the study is limited on the impact of economic development plans and programs, applied during the period in Chad (despite the availability of human and natural potential of the state in the abundance of fertile agricultural land, water, livestock, and oil, which began exported in 2003, Added to this is the scarcity of studies on the subject, in addition to their inadequacy and incompleteness in determining the degree of effectiveness in the capacity of these development plans to organize and guide the foreign trade of the State of Chad. The study was based around the following main question: to what extent do these

development plans succeed in increasing the volume of foreign trade for Chad?

The study therefore aimed to assess the role of development plans in increasing the volume of foreign trade for Chad.

The study relied on the descriptive analytical approach to data collection and analysis, in addition to the historical and inductive approaches, to clarify and assess the role of development plans and their impact through foreign trade indicators and reports from the Ministry of Finance and Budget.

To achieve the study's objectives, it was divided after an introduction into three sections and a conclusion, which included a set of findings and recommendations.

The key words: Development plans, economic development programs, foreign trade indicators, trade deficit, exports and imports.

مقدمة:

تقوم العديد من خطط التنمية في الدول النامية على ضرورة رفع قدرات وزيادة حجم التجارة الخارجية للدولة، لاسيما أن التجارة الخارجية تعد احد أهم القطاعات الرئيسة التي لها تأثير كبير في نجاح عملية التنمية من خلال زيادتها للنتائج القومي الإجمالي، والذي تضعه الخطط كهدف رئيس من أهدافها التنموية.

وبنتبع تجربة تشاد في مجال وضع وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، والتي بدأت مع بداية النصف الثاني من عقد الستينيات في القرن الماضي، سنجد أنه على الرغم من طول هذه الفترة الزمنية (تخطت النصف قرن بأكثر من عقد) إلا إنها لم تقدم المأمول منها في مجال التجارة الخارجية لتشاد، مما يدفع الباحثون إلى العمل على ضرورة دراسة هذه الخطط التنموية وتقييم مدى دورها في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محدودية تأثير خطط وبرامج التنمية الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة على التجارة الخارجية لدولة تشاد (رغم توفر الإمكانيات البشرية والطبيعية للدولة متمثلة في وفرة الأراضي الزراعية الخصبة، والمياه، والثروة الحيوانية، والبتروال الذي بدأ تصديره مع نهاية عام 2003م)، زد على ذلك أن هناك ندرة في الدراسات المرتبطة بالموضوع إضافة إلى قصورها وعدم اكتمالها في تحديد درجة كفاءة وقدرة هذه الخطط التنموية على تنظيم وتوجيه التجارة الخارجية لدولة تشاد، من هنا تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي: وهو ما مدى نجاح هذه الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد؟ وتتفرع منه بعض الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما هو دور الخطط التنموية المتعلق بالتجارة الخارجية لدولة تشاد؟

- ماذا قدمت هذه الخطط التنموية لقطاع التجارة الخارجية لدولة تشاد؟

- ما هي معوقات التجارة الخارجية لدولة تشاد؟

- ما هي الرؤية المستقبلية للتجارة الخارجية لدولة تشاد؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من أهمية دراسة الموضوع نفسه، الذي يتناول تقييم دور الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد، فإذا علمنا بأن تشاد من أوائل دول وسط إفريقيا التي تبنت ونفذت خطط وبرامج للتنمية الاقتصادية منذ منتصف ستينيات القرن الماضي، ورغم ذلك لم تقدم هذه الخطط والبرامج الاقتصادية المأمول منها، مما يستدعي ضرورة معرفه أسباب ذلك من خلال الدراسة والتقييم.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس: تقييم دور الخطط التنموية في زيادة حجم التجارة الخارجية لدولة تشاد.

الأهداف الفرعية:

1. تحديد دور الخطط التنموية المتعلق بالتجارة الخارجية لدولة تشاد.
2. الوقوف على ما قدمته الخطط التنموية لقطاع التجارة الخارجية لدولة تشاد.
3. الوقوف على معوقات التجارة الخارجية لدولة تشاد.
4. الوصول للرؤية المستقبلية للتجارة الخارجية لدولة تشاد.

فرضيات الدراسة:

قامت الدراسة على خمس فرضيات على النحو التالي:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للتنمية الاقتصادية، المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، على التجارة الخارجية لدولة تشاد، المتمثلة في الصادرات والواردات، خلال فترة الدراسة.
2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية الصادرات للواردات على العجز في الميزان التجاري لدولة تشاد خلال فترة الدراسة.

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقيمة الصادرات على العجز في الميزان التجاري لدولة تشاد خلال فترة الدراسة.
4. ضعف البرامج والسياسات الموجهة بصورة مباشرة لتنمية قطاع التجارة الخارجية، ضمن الخطط التنموية لدولة تشاد أثناء فترة الدراسة.
5. أن معوقات التجارة الخارجية لدولة تشاد، تؤثر على قدرتها في إحداث التنمية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات إضافة إلى المنهج التاريخي والمنهج الاستقرائي، لتوضيح وتقييم دور الخطط التنموية وتأثيرها من خلال مؤشرات التجارة الخارجية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: الخطط التنموية والتجارة الخارجية لدولة تشاد.

الحدود المكانية: تغطي الدراسة قطاع التجارة الخارجية لدولة تشاد.

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة من 2013م وهي الفترة التي شهدت بداية عمل الخطة الوطنية للتنمية (PND) 2013م – 2015م، وحتى عام 2021م وهو عام انتهاء الخطة الوطنية (PND) 2017م – 2021م، وعلى الرغم من تحديد الفترة الزمنية على هذا النحو إلا أن الدراسة ستشير إلى فترة زمنية سابقة، وذلك كمدخل مهم لفهم طبيعة وتوجهات الخطط التنموية لدولة تشاد وعلاقتها بقطاع التجارة الخارجية.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة بعد مقدمة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول العلاقة بين التنمية والتجارة الخارجية لدولة تشاد، في حين تناول المبحث الثاني

تحليل للخطط الوطنية للتنمية والتجارة الخارجية لدولة تشاد، أما المبحث الثالث فقد تحدث عن معوقات التجارة الخارجية بدولة تشاد والرؤية المستقبلية لها، ثم الخاتمة واشتملت على مجموعة من النتائج والتوصيات.

المبحث الأول التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في تشاد

لحديث عن التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية في تشاد، ستناول الدراسة بالتحليل كل من: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية، والخطط التنموية السابقة لفترة الدراسة ودورها في التجارة الخارجية لدولة تشاد وذلك على النحو التالي:

أولاً: العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية:

تعرضت كثير من الدراسات المسحية للعلاقات بين النمو والتنمية والتجارة الخارجية، حيث أوضحت هذه الدراسات أن عملية التنمية الاقتصادية وخاصة في أدبيات التنمية، قد قدمت إستراتيجيتين هما إستراتيجية الإحلال محل واردات وإستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.

ويمكن القول: إن كل من هاتين الإستراتيجيتين لهما علاقة بالتجارة الخارجية، فإستراتيجية الإحلال محل الواردات الهدف منها هو زيادة الإنتاج المحلي من السلع التي كان يتم استيرادها وصولاً إلى طلب محلي كاف، ومن ثم تحويل فائض الإنتاج للتصدير وذلك بهدف إحداث آثار ايجابية توسعية على التجارة الخارجية.

وقد ذهب بعض الاقتصاديين إلى ضرورة الجمع بين الإستراتيجيتين خاصة بالنسبة للدول النامية، التي تسعى لبناء اقتصاديات مستقلة ومتبادلة مع باقي دول العالم على أساس قاعدة المصالح المشتركة والشرابة.

وبالنسبة لدولة تشاد تمثل التجارة الخارجية عصب الحياة الاقتصادية، إذ تعتمد عليها اعتماداً كبيراً في تزويد أسوقها الداخلية بالمنتجات خاصة الصناعية منها، كما تمثل الصادرات (القطن، والسمن، والصمغ، والثروة الحيوانية، والبترو) مصدر دخل مهم لخزينة الدولة التشادية، في صورة رسوم جمركية وضرائب¹.

وبما أن الأصل في التنمية أنها تؤدي دوراً محورياً في زيادة حجم التجارة الخارجية، من خلال تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، الذي بدوره يؤثر على حجم الصادرات (كمية الإنتاج الموجه للتصدير).

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشر مهم من المؤشرات الكمية لقياس مدى نجاح عملية التنمية، ذلك كون نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي توضح مدى تأثير عملية التنمية في حجم التجارة الخارجية، كما أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي نفسها تعد مؤشر كمي لمدى تأثير التنمية عليها من حيث القوة والاتجاه.

ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) اللذان يوضحان نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة تشاد خلال الفترة من عام 2000م إلى عام 2021م.

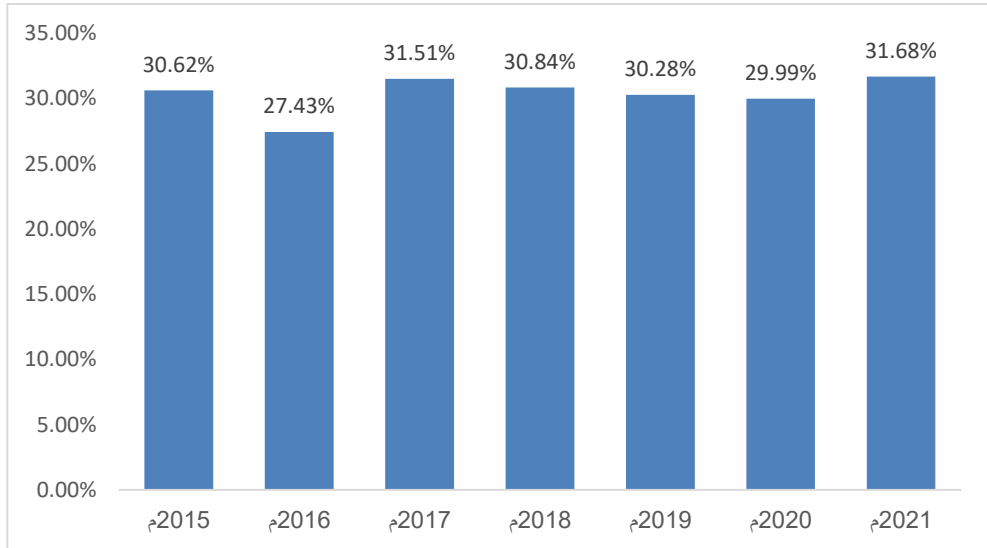
جدول رقم (1) نسبة الصادرات التشادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2015-2021م)

الأرقام بالملليون فرنك سيفا ولا تشمل صادرات البترول

السنوات	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي
2015م	15918	51973	30.62 %
2016م	13853	50503	27.43 %
2017م	15562	49385	31.51 %
2018م	15201	49281	30.84 %
2019م	15316	50574	30.28 %
2020م	15228	50763	29.99 %
2021م	16337	51567	31.68 %

المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لفترة الدراسة.

الشكل البياني رقم (1) نسبة الصادرات التشادية إلى الناتج المحلي الإجمالي (2015-2021م)



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لفترة الدراسة.

يتضح من الجدول رقم (1) والشكل البياني رقم (1) أعلاه أن نسبة مساهمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة كانت شبه ثابتة بمتوسط مقداره 30.33 %، وهي نسبة ليست جيدة لا تصل إلى ثلث الناتج المحلي الإجمالي، وتعد نسبة قليلة إذا ما قورنت بدول الجور أو دول وسط إفريقيا التي تجاوز بعضها نسبة الـ 50% من الناتج المحلي الإجمالي كما هو الحال في الكاميرون والنيجر، وهذا يدل على عدم وجود تأثير إيجابي لبرامج وخطط التنمية خلال فترة الدراسة على حجم الصادرات، على الرغم من مرور دولة تشاد خلال تلك الفترة بأزمة اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار البترول، دعتها إلى العمل على ترشيد الإنفاق العام، وكان الأجدر لها العمل على زيادة الإيرادات العامة، من خلال توجيه برامج وخطط التنمية نحو زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة الصادرات.

وبقياس علاقة الارتباط بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بطريقة بيرسون، تبين أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية، نظراً لوجود ارتباط طردي ضعيف بين قيمة الصادرات وقيمة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.37، مما يؤكد على تأثير برامج وخطط التنمية على الصادرات التنشادية، لكن بنسبة ضعيفة، مع استثناء الصادرات البترولية.

ثانياً: الخطط التنموية السابقة والتجارة الخارجية لدولة تشاد.

بدأت تجربة تشاد في التخطيط ووضع برامج للتنمية منذ عام 1962م بتكوين هيئة مركزية للتخطيط، مهمتها إعداد الخطط الاقتصادية والاجتماعية للدولة والرقابة على تنفيذها وإدخال أي تعديلات عليها وفقاً لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة تنفيذ الخطة²، وبصورة عامة وضعت تشاد مجموعة من الخطط والبرامج الاقتصادية بدءاً من العام 1966م وذلك على النحو التالي:

أ. الخطة الإنمائية الخمسية الأولى (1966م - 1970م):

شملت هذه الخطة الفترة من عام 1966م وحتى عام 1970م وتزامنت مع قيام فرنسا بتطبيق خطتها الخامسة (وضعتها تشاد أمامها كنموذج يحتذى به)، التي تنتهي مع بداية العمل الكامل لنظام السوق الأوروبية المشتركة في عام 1970م، ولذا ظهرت الخطة بصورة لا تتوافق وواقع المجتمع والوضع الاقتصادي التنشادي.

ومع نهاية السنوات الخمسة للخطة ظل الميزان التجاري التنشادي في حالة عجز دائم، وربما يعود ذلك إلى أن سياسة الإنتاج من أجل التصدير خلال تلك الفترة لا تتلائم مع هيكل الاقتصاد التنشادي، وكان من الممكن أن توفق تشاد أكثر لو أنها اتبعت سياسة إحلال محل واردات، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول رقم (2) والشكل البياني (رقم 2 ورقم 3) على النحو التالي:

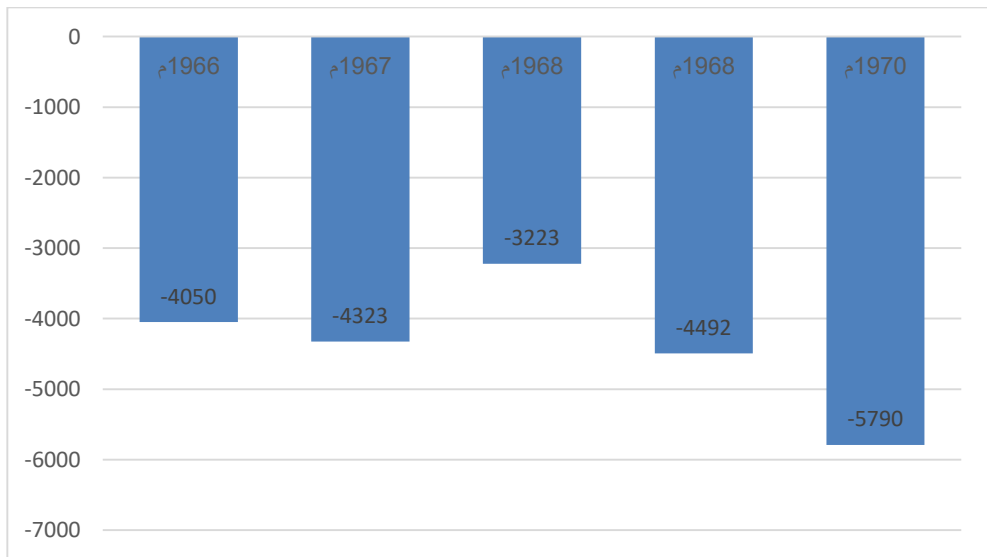
الجدول رقم (2) العجز في الميزان التجاري أثناء فترة الخطة الإنمائية الخمسية الأولى

المبالغ بالمليون فرنك سيفا

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	مؤشر تغطية الواردات %
1966م	13913	17963	(-4050)	77.45 %
1967م	14362	18164	(-4323)	79.06 %
1968م	14941	18685	(-3223)	79.96 %
1968م	13207	17699	(-4492)	74.62 %
1970م	16260	22050	(-5790)	73.74 %

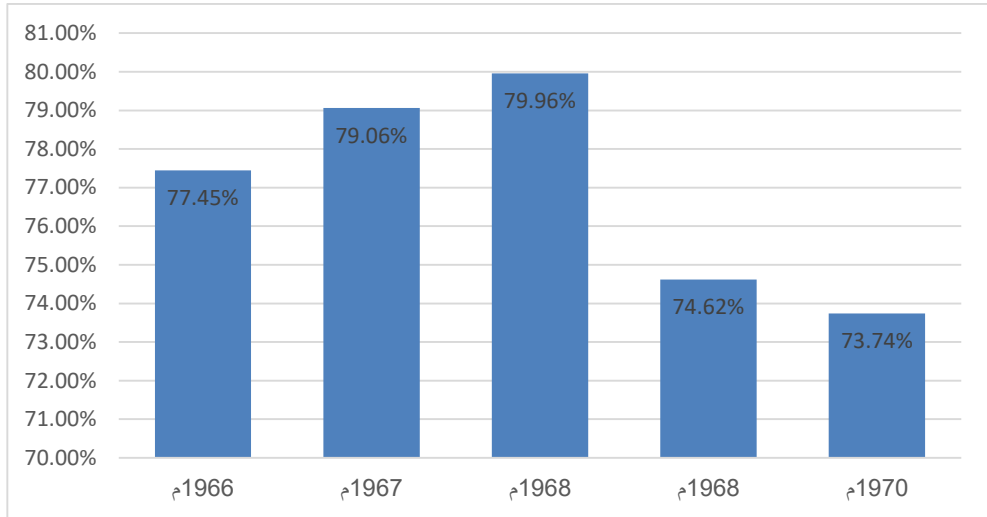
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (2) العجز في الميزان التجاري أثناء فترة الخطة الإنمائية الخمسية الأولى



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (3) مؤشر تغطية الواردات % أثناء فترة الخطة الإنمائية الخمسية الأولى



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

يتضح من مؤشرات التجارة الخارجية للجدول رقم (2) والشكل البياني (رقم 2 ورقم 3) أن الميزان التجاري لدولة تشاد عانى من عجز دائم خلال هذه الفترة، بمتوسط بلغ 4375.6 مليون فرنك سيفا سنوياً (ما يقارب الـ 26.25 مليون دولار بتقديرات هذه الفترة)، كما بلغ متوسط تغطية الواردات 76.96 %؛ نتيجة ارتفاع الواردات من ناحية وضعف الهيكل الإنتاجي التشادي من ناحية أخرى، مما يشير إلى أن خطة التنمية لم يكن لها تأثير فعلي مباشر على التجارة الخارجية في تشاد؛ ويرجع ذلك لعدم دعم خطة التنمية للمؤسسات الوطنية التي تتولى أمر تنظيم التجارة الخارجية وتوسيع قواعدها التصديرية من ناحية، ولحاجة تشاد (المستقلة حديثاً) إلى متطلبات التنمية من معدات وآلات وتكنولوجيا، إضافة إلى السلع المصنعة من ناحية أخرى، مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري.

ب. الخطة الإنمائية الثانية (الخطة العشرية 1971م- 1980م):

لم يستمر تطبيق هذه الخطة العشرية سوى 6 سنوات، تخللها انقلاب عسكري عام 1975م، وقيام الحرب الأهلية بدءاً من العام 1977م، مما أعاق خطة التنمية وكافة البرامج الاقتصادية التي كانت تقوم بها الدولة.

هنا يمكن القول: إن الفترة من عام 1971م وحتى عام 1976م، تميزت بإدخال بعض المرونة على أنظمة الرقابة الكمية والإدارية المتعلقة بالتجارة الخارجية، بإفصاحها المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إدارة وتمويل الصادرات والواردات³.

وعلى الرغم من ذلك ظل تأثير هذه الخطة التنموية على التجارة الخارجية محدود وبلغ حد الضعف، ويدل على ذلك العجز الدائم في الميزان التجاري الذي صاحب تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (3) والشكل البياني (رقم 4 ورقم 5) على النحو التالي:

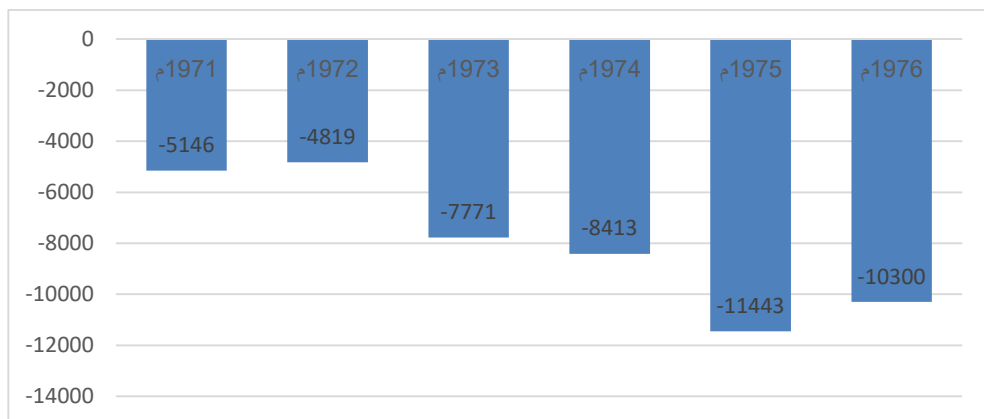
جدول رقم (3) العجز في الميزان التجاري أثناء فترة الـ 6 سنوات الأولى للخطة الإنمائية الثانية

المبالغ بالمليون فرنك سيفا

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	مؤشر تغطية الواردات %
1971م	15912	21058	(-5146)	75.56 %
1972م	14565	19384	(-4819)	75.13 %
1973م	15729	23500	(-7771)	66.93 %
1974م	18391	26804	(-8413)	68.61 %
1975م	14403	25851	(-11443)	55.71 %
1976م	16048	26384	(-10300)	60.82 %

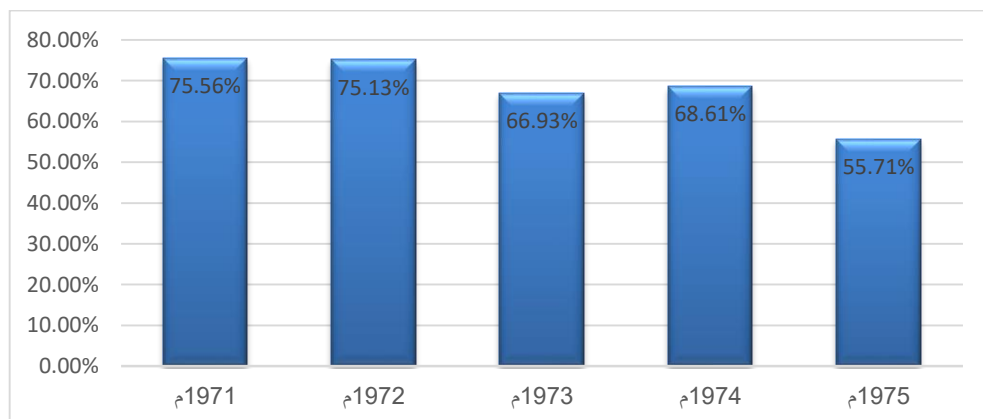
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (4) العجز في الميزان التجاري أثناء فترة الـ 6 سنوات الأولى للخطّة الإنمائية الثانية



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (5) مؤشر تغطية الواردات % فترة الـ 6 سنوات الأولى للخطّة الإنمائية الثانية



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

يتضح من مؤشرات التجارة الخارجية للجدول رقم (3) والشكل البياني (رقم 4 ورقم 5) أن الميزان التجاري لدولة تشاد عانى من عجز دائم خلال هذه الفترة، بمتوسط بلغ 7982 مليون فرنك سيفا سنوياً (ما يقارب الـ 47.89 مليون دولار بتقديرات هذه الفترة)، نتيجة ارتفاع الواردات من ناحية وضعف قدرة الدولة التنشادية على زيادة الصادرات أو فتح أسواق جديدة أمامها من ناحية أخرى، مما يشير إلى أن خطة التنمية كان لها تأثير سلبي على التجارة الخارجية في تشاد؛ ويرجع ذلك لاستمرار عدم دعم خطة التنمية للمؤسسات الوطنية التي تتولى أمر تنظيم التجارة الخارجية وتوسيع قواعدها التصديرية من ناحية، ولكون الخطة الإنمائية لم تولي قطاع الصادرات الأهمية والتخطيط اللازم لاسيما في مجال قطاع الزراعة بشقيه النباتي والحيواني سواء من حيث زيادة الكمية أو من حيث تحسين جودة النوع من ناحية أخرى.

ويؤكد على ما سبق ارتفاع حجم الواردات وتذبذب حجم الصادرات، وزيادة العجز في الميزان التجاري خلال تلك الفترة بنسبة 90% في المتوسط عن ما كان عليه متوسط العجز خلال فترة الخطة السابقة، كذلك انخفاض متوسط نسبة تغطية الواردات (بلغ 67.12%) عن ما كان عليه خلال فترة الخطة السابقة بنسبة 9.84%.

ج: الخطة الإنمائية الثالثة (1991م – 2000م):

شملت هذه الخطة الفترة من عام 1991م حتى عام 2000م، واتسمت باستمرار السياسات السابقة الخاصة بالتجارة الخارجية، مع دخول بعض الإصلاحات الجزئية في إطار سياسة اقتصادية ارتكزت لسنوات على إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير (سلع أولية)⁴.

وقد قامت الدولة خلال هذه الفترة بعقد العديد من الاتفاقيات التجارية من أجل تقليص العجز في الميزان التجاري، فعقدت اتفاقيات تجارية مع كل من: إفريقيا الجنوبية وبنين وبوركينا فاسو ومالي، ومع بعض دول الجوار (غير الأعضاء في

الجماعة الاقتصادية) السودان وليبيا ونيجيريا ومع بلدان أخرى المغرب والجزائر ومصر والصين والعراق وتايوان⁵.

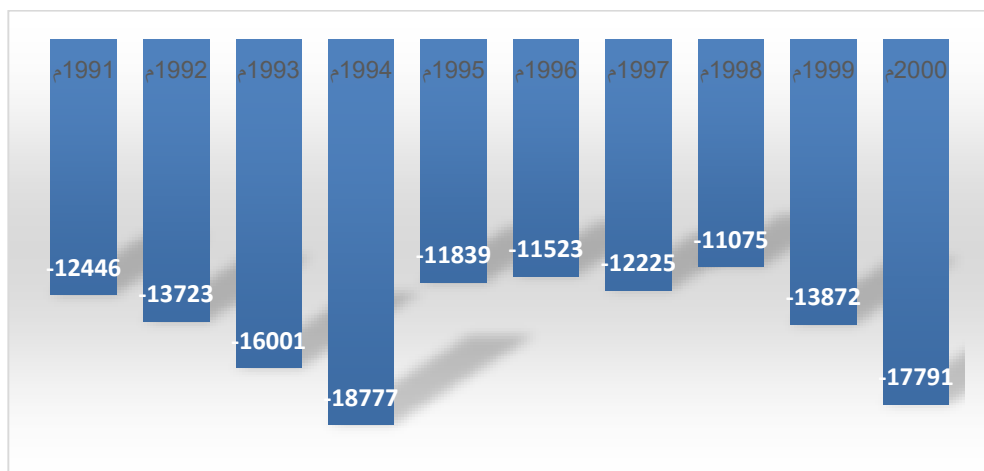
غير أن الخطة لم تراعي أن الهيكل الاقتصادي ومحدودية التنوع السلعي للتجارة الخارجية لدولة تشاد، يعكس ضعف وهشاشة الاقتصاد التشادي، ومدى اعتماد الدولة على الخارج في الحصول على السلع المصنعة والغذائية فضلاً عن الآلات والمعدات الخاصة بمتطلبات التنمية كما يعكس مدى ضعف حجم وقيمة الصادرات التشادية في الأسواق الإقليمية والدولية، التي تركز على أربعة أنواع من السلع وهي: القطن والسم سم والثروة الحيوانية والصمغ، ويمكن بيان العجز في الميزان التجاري خلال تلك الفترة من خلال الجدول رقم (4) والشكل البياني (رقم 6 ورقم 7) على النحو التالي:

**الجدول رقم (4) العجز في الميزان التجاري خلال فترة الخطة الثالثة للإئتماء
المبالغ بالمليون فرنك سيفا**

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	مؤشر تغطية الواردات %
1991م	11952	24398	(-12446)	48.98 %
1992م	11091	24814	(-13723)	44.69 %
1993م	13323	29324	(-16001)	45.43 %
1994م	16106	34883	(-18777)	46.17 %
1995م	21929	33768	(-11839)	64.94 %
1996م	17544	29067	(-11523)	60.35 %
1997م	18544	30769	(-12225)	60.26 %
1998م	18492	29567	(-11075)	62.54 %
1999م	18318	32190	(-13872)	56.90 %
2000م	16890	34681	(-17791)	48.70 %

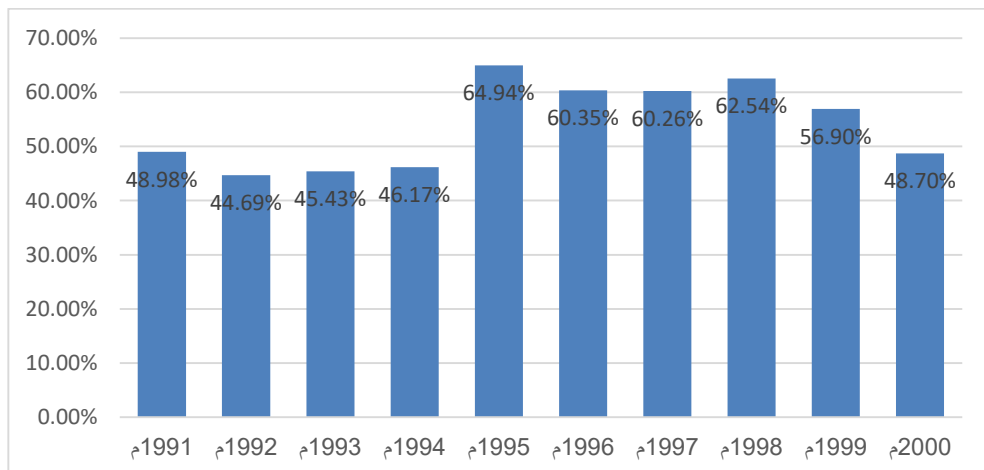
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (6) العجز في الميزان التجاري خلال فترة الخطّة الثالثة للإِنماء



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (7) مؤشر تغطية الواردات % خلال فترة الخطّة الثالثة للإِنماء



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

يتضح من مؤشرات التجارة الخارجية للجدول رقم (4) والشكل البياني (رقم 6 ورقم 7) أن الميزان التجاري لدولة تشاد عانى من عجز دائم خلال هذه الفترة، بمتوسط بلغ 13927.2 مليون فرنك سيفا سنوياً (ما يقارب الـ 83.56 مليون دولار بتقديرات هذه الفترة)، وبمتوسط زيادة في عجز الميزان التجاري بنسبة 74.5% عن متوسط العجز في الميزان التجاري المصاحب للخطة السابقة، كذلك انخفض متوسط نسبة تغطية الواردات (بلغ 53.89%) عن ما كان عليه خلال فترة الخطة السابقة بنسبة 13.23%، مما يؤكد تأثيرها السلبي على التجارة الخارجية لدولة تشاد خلال تلك الفترة.

ويمكن أن نرجع العجز في الميزان التجاري أيضاً إلى وجود ارتفاع في معدل الواردات لاسيما المتعلقة بالمعدات العسكرية لمواجهة حالات التمرد المختلفة، وانخفاض حجم الصادرات نتيجة نقص الإنتاج الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) نظراً للتوترات الأمنية، وهجرة العديد من المزارعين والرعاة لأسباب مختلفة، فضلاً عن التغيرات المناخية التي شهدتها تلك الفترة، كما أنه بدءاً من العام 1994م تم تخفيض الفرنك سيفا مقابل الفرنك الفرنسي بمقدار النصف، مما أدى إلى انخفاض القوة الشرائية بمقدار النصف وارتفاع أسعار السلع والخدمات إلى الضعف، مما وسع من هوة العجز في الميزان التجاري.

ولم تشهد هذه الخطة أي وسيلة تذكر لمعالجة ذلك، مما تولد معه استمرار العجز في الميزان التجاري بل وزيادته، فلم تولي هذه الخطة للقطاعات الأساسية العناية اللازمة، بل انصب كل جهدها ناحية استخراج البترول لتصديره، على أساس أنه سيكون الممول الأول لبرامج التنمية التي ستسير عليها الدولة فيما بعد.

المبحث الثاني

الخطط الوطنية للتنمية والتجارة الخارجية لدولة تشاد

لقد سبق فترة الدراسة، وعقب استخراج البترول وتصديره في أكتوبر 2003م، قيام تشاد بوضع عدد من الخطط التنموية والبرامج الاقتصادية - بهدف تحقيق التنمية وتخفيض حدة الفقر - من أجل تعزيز الاستثمار العام والخاص

وتطوريهما، سعيًا إلى الحد من العجز في الميزان التجاري الذي شهدته الخطط التنموية السابقة.

وقد تعددت هذه الخطط التنموية والبرامج الاقتصادية على النحو التالي:

- الإستراتيجية الوطنية الأولى لمحاربة الفقر (SNRP1) 2003م – 2006م.
- الإستراتيجية الوطنية الثانية لمحاربة الفقر (SNRP2) 2008 – 2011م.
- الإستراتيجية الوطنية الأولى للتمويل الأصغر 2009م – 2013م.

ومع تطبيق كل هذه الاستراتيجيات وبرامج التنمية الاقتصادية التي نفذتها الدولة التشادية خلال تلك الفترة، اخذ العجز في الميزان التجاري يقل إلى حد ما، ويمكن بيان ذلك من بيانات الثلاث سنوات التي سبقت فترة الدراسة، حيث بلغت قيمة الصادرات 27230 و28250 و29500 مليون فرنك سيفا خلال الأعوام 2010م، و2011م، و2012م على التوالي، في حين بلغت قيمة الواردات 38125 و38640 و39525 مليون فرنك سيفا على التوالي خلال نفس الفترة⁶، في حين بلغ العجز في الميزان التجاري 10895 و10390 و10025 مليون فرنك سيفا على التوالي خلال نفس الفترة بمتوسط قدره 10436 مليون فرنك سيفا (156.5 مليون يورو)، أما نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال تلك الفترة فكانت 71.42 %، و73.11 %، و74.63 % على التوالي بمتوسط قدره 73.05 % سنوياً، مما مهد الطريق أمام الخطط التنموية التي طبقت أثناء فترة الدراسة للعمل على معالجة هذه المشكلة على النحو التالي:

أولاً: الخطة الوطنية للتنمية (PND) 2013-2015م.

لقد قامت الدولة التشادية بوضع هذه الإستراتيجية، من أجل تخفيض حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك أكدت على ضرورة أخذ التدابير اللازمة لزيادة الاستثمار في القطاع الخاص، وتطوير دوره في النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل وتكوين الثروة؛ لذلك حددت في القطاعات الفرعية التابعة للقطاع

الخاص الأولويات التالية: العمل على تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية قطاع الصناعة والصناعات الزراعية، وتعزيز التجارة، وتطوير القطاع الحرفي، وتطوير قطاع السياحة، وترقية القطاع البنكي.

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الخطة، خططت الدولة التشادية إلى تنفيذ البرامج التالية: برنامج تحسين الإطار العام للإعمال في تشاد، وبرنامج تقوية المؤسسات الداعمة لإنشاء وتعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج تحسين الأداء التقني والاقتصادي والمالي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج إعداد الإستراتيجية الوطنية للاستثمارات والصادرات، وبرنامج إدارة وبناء البنية التحتية للموانئ البرية، وقد قدرت التكاليف المالية لتحقيق ذلك بـ 45.476.448.801 مليار فرنك سيفا⁷ (ما يقارب 68.21 مليون يورو).

لقد تبين لواقع هذه الخطة أن النمو المستدام هو شرط أساس للتقدم الاجتماعي ومكافحة الفقر، من أجل ذلك عمدت هذه الخطة على تنويع مصادر النمو الاقتصادي في تشاد بحيث تقدم للأفراد والمؤسسات الخاصة وسائل تحقيق الأهداف الأساسية الأخرى في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، واستهدفت الخطة بشكل أساسي قطاع الزراعة بشقبة النباتي والحيواني، باعتباره المصدر الأساسي بعد البترول للتجارة الخارجية ولضمان الأمن الغذائي، قامت بمجموعة من الإجراءات على النحو التالي:

- عملت على ضمان السيطرة على المياه لتلبية حاجة المجتمع الريفي، لاسيما خلال فترات عدم سقوط الأمطار، فأقامت مؤتمر دولي حول بحيرة تشاد (خرج ببرنامج حماية للبحيرة من الجفاف)، كما شهدت الخطة حفر العديد من الآبار، وإعادة إحياء مشروع مد المياه من منطقة البحيرة إلى منطقة ابشه⁸.
- جعلت المعدات الزراعية والبذور المحسنة متاحة للجميع، بحيث يمكن للمزارعين الوصول إليها بسهولة.

- تم تفعيل برنامج تحسين أنظمة تربية ورعي الثروة الحيوانية، كما تم لأول مرة القيام بإحصاء رسمي لها منذ فترة السبعينيات، بين امتلاك تشاد في تلك الفترة 95 مليون رأس من الماشية بنهاية عام 2015م⁹.

- تم تعزيز قدرة خدمات دعم الثروة الحيوانية في جانبي التمويل والصحة البيطرية.
- تم تعزيز آليات إدارة الأزمات الغذائية، والذي شهد لأول مرة توفير مخزون استراتيجي يفوق الـ 6 أشهر لعدد كبير من المواد الغذائية اللازمة لحاجة المجتمع داخلياً¹⁰.

- تم توفير وسائل نقل داخلية حديثة تم استيرادها من دولة الصين، بغرض تسهيل عملية التجارة من خلال نقل المنتجات الزراعية والبضائع، من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك ومنافذ التصدير¹¹.

- تم تشريع مجموعة من القوانين لحماية المنتجين الريفيين من المضاربين (قانون منع الاحتكار وقانون الحيازة الزراعية).

- اهتمت الخطة بتعزيز دور المرأة الريفية في التنمية، من خلال إنشاء الإدارة العامة لترقية التمويل الأصغر والمقاولات، الذي قام بتمويل العديد من مشاريع المرأة الريفية خلال فترة تطبيق الخطة¹².

- كذلك اهتمت الخطة بحماية البيئة والتكيف مع المناخ، من خلال التدابير التي اتخذت الدولة لحماية النظام البيئي الهش في تشاد (تجريم الاتجار في الحطب والفحم، وتجريم قطع الأشجار، وإنشاء الحزام الأخضر) ومن أجل استمرار التنمية المستدامة¹³.

ومع نهاية فترة الثلاث سنوات المحددة للخطة، تمكنت من تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بمعدل 5.9 % بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 1.97 %، كما حققت نمو في حجم الاستثمار بلغ 5.75 % بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 1.92 %¹⁴.

مما سبق يتبين أن هذه الخطة عملت على تخفيض حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد كان لذلك أثر واضح من خلال ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي

الإجمالي، وزيادة معدل النمو السنوي لحجم الاستثمار، مما ساعد على زيادة حركة التجارة الخارجية، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول رقم (5) والشكل البياني (رقم 8 ورقم 9) على النحو التالي:

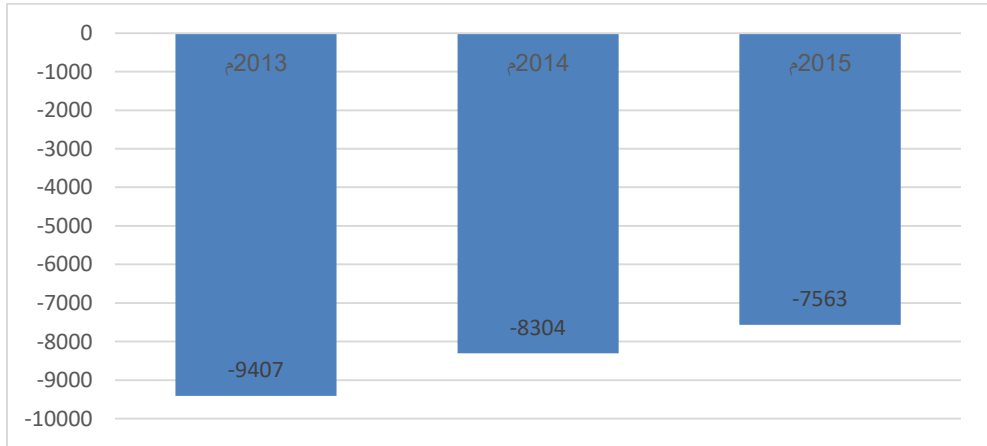
**الجدول رقم (5) مؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الخطة الوطنية للتنمية
2013م - 2015م**

المبالغ بالمليون فرنك سيفا

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	مؤشر تغطية الواردات %
2013م	31215	40622	(-9407)	76.80 %
2014م	34161	42465	(-8304)	80.44 %
2015م	35002	42565	(-7563)	82.23 %

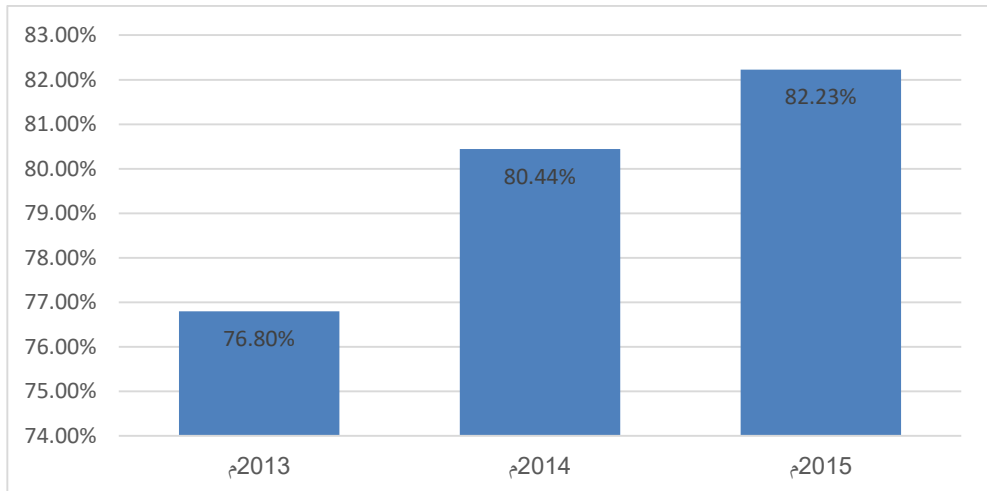
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

**الشكل البياني رقم (8) العجز في الميزان التجاري خلال فترة الخطة الوطنية للتنمية
2013م - 2015م**



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (9) مؤشر تغطية الواردات % خلال فترة الخطة الوطنية للتنمية 2013م - 2015م



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

يتضح من مؤشرات التجارة الخارجية للجدول رقم (5) والشكل البياني (رقم 8 ورقم 9) أن العجز في الميزان التجاري لدولة تشاد قد انخفض نسبياً خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط قدره 8424 مليون فرنك سيفا سنوياً (ما يقارب الـ 126.36 مليون يورو)، وبانخفاض في عجز الميزان التجاري بنسبة 22.5 % عن متوسط العجز في الميزان التجاري المصاحب للفترة السابقة (الثلاث سنوات السابقة للخطة)، كذلك ارتفع متوسط نسبة تغطية الواردات (بلغ 79.82 %) خلال فترة الخطة عن ما كان عليه خلال الفترة السابقة (الثلاث سنوات السابقة للخطة) بنسبة 6.77 %.

وبقياس علاقة الارتباط بين العجز في الميزان التجاري وبين معدل تغطية الصادرات للواردات بطريقة بيرسون يتبين أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية، وذلك

لوجود ارتباط عكسي قوي بقيمة (-0.75) بين العجز في الميزان التجاري وبين معدل تغطية الصادرات للواردات خلال فترة تنفيذ الخطة.

وبقياس علاقة الارتباط بين الصادرات وبين العجز في الميزان التجاري بطريقة بيرسون يتبين أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية، وذلك لوجود ارتباط عكسي قوي بقيمة (-0.74) بين العجز في الميزان التجاري وبين قيمة الصادرات خلال فترة تنفيذ الخطة.

مما يدل على أن الخطة الوطنية للتنمية (PND) 2013م – 2015م، كان لها تأثير مباشر على التجارة الخارجية لدولة تشاد؛ ويؤكد ذلك انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري، وزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات، نتيجة زيادة قيمة الصادرات خلال فترة تنفيذ الخطة.

ثانياً: الخطة الوطنية للتنمية (PND) 2017-2021م.

قامت هذه الخطة على أربعة محاور إستراتيجية وهي: تعزيز الوحدة الوطنية، وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون، وتنمية الاقتصاد ليصبح اقتصاد متنوع وتنافسي، وتحسين نوعية حياة السكان التشاديين¹⁵.

واستهدفت الخطة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالدرجة الأولى، وتحقيق معدل نمو للقطاع الأولي بمتوسط نمو سنوي قدره 5.9 %، من خلال نمو القطاع الزراعي بمعدل 6.4 % والثروة الحيوانية بمعدل 6.4 % وقطاع التعدين غير الرسمي بمعدل 4.9 %، كما استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي لقطاع الصناعة التحويلية قدره 1.4 %، وتحقيق معدل نمو سنوي في قطاع الخدمات قدره 1.8 %¹⁶.

ولتحقيق أهداف الخطة ومن أجل السعي لنجاحها تبنت الدولة التشادية رؤية لتعزيز الاستثمار الخاص 2016م- 2020م، واعتمدت في ذلك على إستراتيجيتين وذلك كما يلي¹⁷:

أ. **الإستراتيجية الوطنية للتجارة:** تضمنت هذه الإستراتيجية خمسة محاور هي: تقوية الإطار المؤسسي والتنظيمي للتجارة؛ من أجل جعل إدارة التجارة أكثر كفاءة، وتكامل وتطوير السوق الإقليمي، من أجل تحسين الجوانب المتعلقة بالتكامل وتسهيل التبادل التجاري، وتنويع الأسواق؛ من خلال دعم وتعزيز القطاع الخاص المصدر، وتعزيز الشراكة التجارية الدولية، وتعزيز المبادرات النسائية؛ من خلال دعم مشاركة النساء التشاديات في مجال التجارة.

ب. **خطة الأعمال ذات الأولوية (2017م- 2020م) للدراسة التشخيصية الثانية للتكامل التجاري في تشاد (PAP/EDIC2):** تضمنت هذه الخطة المحاور الإستراتيجية التالية: تحديث الإطار التنظيمي والقانوني لمجال التجارة والاستثمار والعمالة، وتقوية قدرات المؤسسات المكلفة بالتجارة، والدعم الخاص للمؤسسات التجارية الخاصة، وتطوير المعدات والبنية التحتية للتجارة.

ولقد واجهت هاتين الإستراتيجيتين العديد من المعوقات التي حالت دون تحقيق ما خطط لها منها: عدم كفاية الموارد المالية الموزعة على الأولويات، وعدم الحصول من المنظمات المالية الدولية، على الموارد المالية التي لها صلة بمبادرة الدول الفقيرة الأكثر مديونية¹⁸.

وبانتهاء الخطة تم تحقيق معدل نمو للقطاع الأولي بمتوسط قدره 7.2 % من خلال نمو القطاع الزراعي بمعدل 3.2 % والثروة الحيوانية بمعدل 3.1 % وقطاع التعدين غير الرسمي بمعدل 1.8 %، وهو معدل أقل (أقل من النصف) من المعدل الذي كانت تستهدفه الخطة¹⁹؛ يعود ذلك لمرور الدولة التشادية بأزمة اقتصادية مع بداية تنفيذ الخطة، وقيام السلطات المالية بتطبيق مجموعة من الإجراءات التقشفية (عرفت باسم السيزميزير)، فضلاً عن جائحة كوفيد19 التي شهدتها الدولة آخر عامين للخطة.

كذلك شهدت الصادرات بنهاية الخطة معدل نمو متوسط قدره 3.22 %، أما الواردات فقد زادت بمتوسط قدره 2.22 %، في حين ارتفعت نسبة التضخم بمتوسط مقداره 3 %²⁰، كما تم تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدرة 10.9 %

بمتوسط قدره 2.18 % سنوياً، وكذلك تم تحقيق نمو في حجم الاستثمارات بلغ 9 %
بمتوسط نمو سنوي قدره 1.8 %²¹.

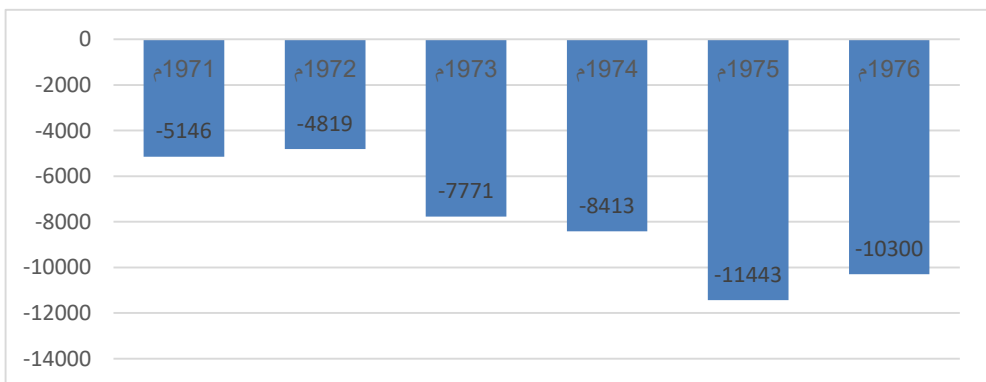
مما سبق يتبين أن هذه الخطة أيضاً عملت على تخفيض حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي، وقد كان لذلك اثر واضح من خلال ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدل النمو السنوي لحجم الاستثمار، مما ساعد على زيادة حركة التجارة الخارجية، ويمكن بيان ذلك من خلال الجدول رقم (6) والشكل البياني (رقم 10 ورقم 11) على النحو التالي:

الجدول رقم (6) مؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الخطة الوطنية للتنمية 2017م - 2021م

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	مؤشر تغطية الواردات %
2017م	33873	40702	(-6829)	83.22 %
2018م	34191	41005	(-6814)	83.38 %
2019م	34742	41420	(-6678)	83.87 %
2020م	34845	41500	(-6655)	83.96 %
2021م	35000	41675	(-6675)	83.98 %

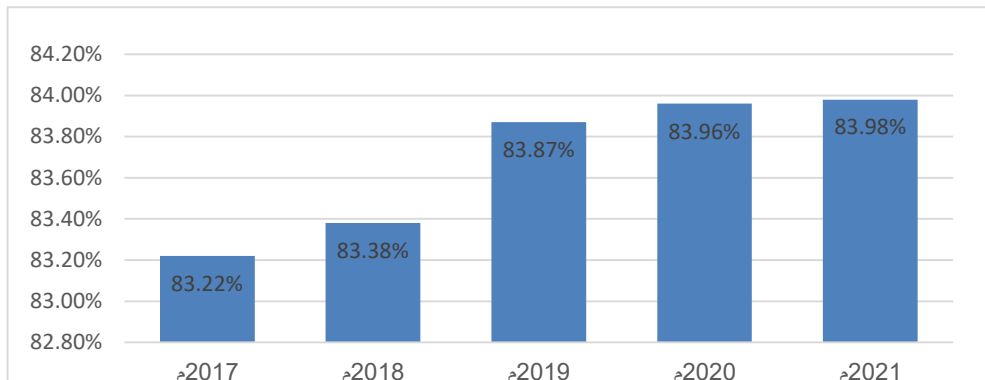
المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (10) العجز في الميزان التجاري خلال فترة الخطة الوطنية للتنمية 2017م - 2021م



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

الشكل البياني رقم (11) مؤشرات التجارة الخارجية خلال فترة الخطة الوطنية للتنمية 2017م-2021م



المصدر: من إعداد الباحثون اعتماداً على البيانات الواردة في تقارير وزارة المالية والميزانية لهذه الفترة.

يتضح من مؤشرات التجارة الخارجية للجدول رقم (6) والشكل البياني (رقم 10 ورقم 11) أن العجز في الميزان التجاري لدولة تشاد قد انخفض نسبياً خلال هذه الفترة، حيث بلغ متوسط قدره 6710 مليون فرنك سيغا سنوياً (ما يقارب الـ 100.65 مليون يورو)، وبانخفاض في عجز الميزان التجاري بنسبة 20.35 % عن متوسط العجز في الميزان التجاري المصاحب لفترة الخطة السابقة، كذلك ارتفع متوسط نسبة تغطية الواردات (بلغ 83.64 %) خلال فترة الخطة عن متوسط نسبة تغطية الواردات الذي حققته الخطة السابقة بنسبة 4.58 %.

وبقياس علاقة الارتباط بين العجز في الميزان التجاري وبين معدل تغطية الصادرات للواردات بطريقة بيرسون يتبين أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية، وذلك لوجود ارتباط عكسي قوي بقيمة (-0.86) بين العجز في الميزان التجاري وبين معدل تغطية الصادرات للواردات خلال فترة تنفيذ الخطة.

وبقياس علاقة الارتباط بين الصادرات وبين العجز في الميزان التجاري بطريقة بيرسون يتبين أن هناك علاقة ذو دلالة إحصائية، وذلك لوجود ارتباط عكسي قوي بقيمة (-0.90) بين العجز في الميزان التجاري وبين قيمة الصادرات خلال فترة تنفيذ الخطة.

مما يدل على أن الخطة الوطنية للتنمية (PND) 2017م – 2021م، كان لها تأثير مباشر على التجارة الخارجية لدولة تشاد أكبر مقارنة بالخطة السابقة؛ ويؤكد ذلك انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري عن نسبة انخفاضها خلال الخطة السابقة، وزيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات، نتيجة زيادة متوسط قيمة الصادرات عن متوسط قيمة الزيادة في الواردات خلال فترة الخطة السابقة.

المبحث الثالث

معوقات التجارة الخارجية في تشاد و الرؤية المستقبلية لها

تتأثر التجارة الخارجية لدولة تشاد بعدد من المعوقات التي تعرقل تقدمها، رغم توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية، وبرغم الخطط التنموية والبرامج الاقتصادية التي نفذتها الدولة التنشادية (تم تناولها والحديث عنها في المبحثين السابقين)، مما يجعل مستقبل التجارة الخارجية مرهون بإزالة هذه المعوقات، أو الحد منها أو العمل على تخفيف تأثيرها على التجارة الخارجية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولاً: معوقات التجارة الخارجية: توجد مجموعة مختلفة من المعوقات يمكن توضيحها على النحو التالي:

1. **المعوقات الجغرافية:** من المعروف أن تشاد تعد الدولة الخامسة في إفريقيا، وذلك من حيث المساحة (1.284.000 مليون كم مربع) كما تعد من الدول كثيرة الحدود، إذ يحيط بها ست دول (السودان، ليبيا، النيجر، نيجيريا، الكاميرون، إفريقيا الوسطى) تشكل دائرة تقع تشاد في مركزها، وهذا جعل منها دولة حبيسة لا تملك إي منفذ بحري خارجي²².

ولذلك أصبحت تشاد مجبرة كيما تمارس نشاطاتها الخارجية (صادرات - واردات) إلى الاستعانة بطرق مواصلات البلدان المجاورة لها، خاصة الكاميرون ونيجيريا حيث يوجد في ميناء دوالا الكاميروني جزء خاص تستعمله تشاد في تجارتها الخارجية.

ولقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح عقب الاكتشافات البترولية، حين اضطرت الدولة إلى مد خطوط أنابيب للبترول من أماكن الإنتاج في جنوب البلاد وحتى ميناء كريبى الكاميروني، وذلك وفق اتفاقية بين تشاد والكاميرون والشركات المنتجة تحصل بموجبها الكاميرون على نسبة معقولة من حصة بيع البترول التشادي في الأسواق العالمية المصدر عبر هذا الميناء.

هذا الوضع الجغرافي يحتم على تشاد أن تحافظ على حسن علاقاتها مع هذه الدول خشية فرض حصار اقتصادي عليها، أو منع تصدير البترول عبر أراضيها وذلك على غرار ما حدث قبل ذلك في الثمانينات، حين حدثت بعض المشاكل السياسية بين تشاد ونيجيريا وصلت إلى حد التناوش العسكري بين الدولتين على الحدود، وكان لها تأثير اقتصادي سيئ على تشاد، ولولا احتواء منظمة الوحدة الإفريقية للموقف لازداد الوضع سوءاً²³.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الموقع الجغرافي لتشاد، جعل منها حلقة وصل هامة بين دول البحر المتوسط وإفريقيا الاستوائية وبين غرب إفريقيا ووسطها والبلاد العربية والبحر الأحمر ومصر، ويمكن حل هذه المشكلة الجغرافية بعدة طرق منها ما يلي:

أ. يمكن بالتعاون الجاد بين تشاد والسودان مد الخط الحديدي السوداني الواصل إلى مدينة نيالا غرب السودان (750 كم من مدينة ابشه التشادية) ليصل إلى مدينة الجنيينة السودانية ثم إلى مدينة أدرا التشادية، مما يفتح المجال بسهولة للوصول إلى مدينة ابشه التي يمكن أن تصبح حينها قاعدة ربط هامة، تربط الشمال والجنوب التشادي بالشرق، وتكون جواز سفر للسلع التشادية إلى العالم عبر البحر الأحمر.

ب. يمكن بالتعاون الجاد بين تشاد والكاميرون، مد الخط الحديدي الكاميروني الواصل حتى مدينة نجاووندي الكاميرونية، ليصل إلى مدينة سار التشادية (مسافة تقارب نحو 550 كم) إلى الجنوب، وبذلك يمكن أن تختصر المسافة التي تصل تشاد بالمحيط الأطلنطي عن طريق مرفأ دوالا الكاميروني بنسبة كبيرة جداً.

2. **المعوقات الاقتصادية:** يعاني الاقتصاد التشادي من العديد من المشاكل التي تحول دون تقدمه منها ضعف متوسط دخل الفرد، ضيق وضعف السوق التشادي نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطن التشادي، نظراً لضعف متوسط دخله السنوي ومدى تأثيره بصورة أو بأخرى على مستويات الادخار والاستثمار في الدولة، وكلها مؤشرات تقف عائقاً حقيقياً أمام تقدم الاقتصاد التشادي.

فإذا ما أضفنا إلى ذلك كله شح رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار وتخلف طرائق الإنتاج، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وتخلف النظم المصرفية والتمويلية وتدني مستوى تأهيل وكفاءة القوى العاملة، وسوء تخصيص الموارد وتقشي البطالة بجميع أنواعها²⁴.

من هنا تأتي أهمية تدخل الدولة التشادية في النشاط الاقتصادي، كضرورة حتمية لتوفير السلع والخدمات الضرورية بالكفاءة اللازمة للغالبية العظمى من السكان والقضاء على ظاهرة الفقر، والتي تشكل عائقاً أساسياً أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تشاد، ومن دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يمكننا أن نشير إلى الجوانب الآتية:

أ. يجب تدخل الدولة وذلك من اجل وضع السياسات اللازمة لتعبئة الموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات الاجتماعية، ووضع اللبنيات المناسبة للبنيات التحتية وتوفير الشروط الضرورية للتنمية الاقتصادية.

ب. ضرورة سن التشريعات اللازمة لتنظيم معاملات السوق والمبادلات التعاقدية وتوفير سبل الحماية والإجبار لكل من المستوردين والمستهلكين لضبط اتجاهات وسلوك كل من الفئتين.

ج. تدخل الدولة لتوفير السلع والخدمات التي من الصعب توفيرها بواسطة القطاع الخاص، خاصة تلك المتعلقة بالبنيات التحتية، الخدمات الأساس للقطاعات الفقيرة خاصة في مجالات التعليم، والصحة، والإمداد الكهربائي والمياه، إضافة للتصدي لمشكلات البيئة.

د. ضرورة وجود محاكم متخصصة للفصل في المنازعات المتعلقة بقضايا الاستثمار والتجارة.

3. **المعوقات الإدارية:** يشير تقرير هيئة الشفافية الدولية لعام 2020م أن تشاد لا تزال ضمن أكثر 20 دولة الأكثر فساداً في العالم، حيث حصلت على 20 درجة فقط من درجات المؤشر البالغة 100 درجة، وحلت في المرتبة 160 من بين 180 دولة شملها التقرير²⁵.

لحل هذه المشكلة يجب البحث عن أسبابها ومحاولة معالجتها، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

أ. **انتشار تعاطي الرشوة في الإدارات التشادية:** وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها الظروف المعيشية الصعبة، ضالة رواتب الموظفين، تأخر دفع الرواتب، سلوك الموظفين أنفسهم.

ويمكن علاج ذلك من خلال تفعيل نظام المراقبة العامة، تحسين ظروف الموظفين المعيشية، زيادة الرواتب بما يتناسب مع الأسعار، زيادة الوعي الديني والوطني.

ب. **انتشار المحسوبية:** وهذا يرجع إلى انتشار النزعة الطائفية من جهة وتقديم المصالح الخاصة على المصالح العامة، وهذا بدوره أدى إلى اضمحلال الانتماء الوطني من ناحية وتقديم القبلية على الدولة من ناحية أخرى.

ولحل هذه المشكلة يجب البدء بالجانب التعليمي، وإدخال مادة التربية الوطنية كمادة أساس ضمن مقررات التعليم، وتوعية الطلاب بأهمية الدولة وأهمية تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة.

ج. **ضعف الكفاءة وسوء الإدارة:** وهذا يرجع إلى عدم القدرة على أداء العمل أما لضعف المستوى التعليمي المنخفض أو للعمل في غير مجال التخصص، أضف إلى قلة الخبرة وعدم التدريب والتأهيل للعاملين، وكثرة نقل الإداريين بين المناصب المختلفة خلال فترات قصيرة.

ومن المعروف أن حجم العمل يزداد بالزيادة السكانية ولكنه يتحسن نوعاً بالتدريب والتأهيل، وهذا الجانب في تشاد يفتقد إليه بشكل واضح، فلا توجد خطة لربط مستوى التعليم باحتياجات العمل، أضف إلى ذلك تدني مستوى التعليم الفني والتقني فضلاً عن التعليم الجامعي والعالي.

كذلك لا يوجد تفعيل لبرامج تأهيل وتدريب العاملين بالدولة بصورة منتظمة أضف إلى ذلك كله أن كثرة التنقل بين المناصب المختلفة للكوادر الحكومية خلال فترات قصيرة، يقلل من الخبرة ويؤدي إلى تغيير الخطط باستمرار وعدم استكمال البرامج الإدارية المتفق عليها مسبقاً، وكل هذا مما لاشك فيه يضعف الجانب الإداري ويؤدي إلى ضعف التنمية الاقتصادية المطلوبة.

4. **المعوقات السياسية:** لقد شهد العقدان الماضيين أكثر حالات التوتر السياسي في تشاد داخلياً وخارجياً فعلى الصعيد الخارجي، شهد هذا العقد قطع العلاقات الدبلوماسية مع الصين الشعبية ثم عادت هذه العلاقات مرة أخرى، كذلك تم قطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان وعودتها أكثر من مرة، كما تم قطع العلاقات مع تايوان، ومما لاشك فيه أن كل هذه الأوضاع كان لها تأثير سلبي على الاقتصاد التشادي، وخاصة أن هذه الدول من ضمن شركاء تشاد في التنمية.

أما على الصعيد الداخلي فقد لعب التمرد المسلح دوراً كبيراً في زيادة حدة المعوقات السياسية التي تعوق التنمية الاقتصادية في تشاد، وكان أخطرها تلك التي حدثت في 13 أبريل 2006م، وكذلك أحداث 2 و3 فبراير 2008م والتي استطاع التمرد خلالها من الوصول إلى العاصمة أنجمينا، مما أسفر عن خسائر فادحة قدرت بالمليارات من الفرنكات الإفريقية، كذلك حالة التمرد المسلح في شهر إبريل 2021م والذي أدى إلى مقتل رئيس الجمهورية في معارك يوم 20 إبريل 2021م²⁶، وكان

طبيعي أن تقوم الدولة بتحويل جزء كبير من الأموال المخصصة للتنمية إلى تأمين الجبهة الداخلية عن طريق تقوية الجيش ودعمه بالمعدات والأسلحة اللازمة لردع أي عدوان على الأراضي التشادية، وهو الأمر الذي يكلف الدولة يومياً مبالغ طائلة.

ولقد حاولت الدولة حل هذه المشكلة عن طريق سياسة اليد الممدودة التي تسمح بعودة جميع المتمردين من خلال برنامج سياسي واضح، يسمح بالمشاركة في الحكم من خلال الحوار السياسي الديمقراطي، على الرغم من وجود صراع دولي في المنطقة يعد العامل الأساس في استمرار هذا التمرد، وهو الأمر الذي يعطي تفسيراً لعدم وصول المصالحة الوطنية إلى اتفاق نهائي حتى الآن.

5. **المعوقات التكنولوجية:** ظهرت تلك المعوقات مع تطور التجارة التقليدية، نسبة للتطور التكنولوجي في المعاملات التجارية في الدول المتقدمة، وانتقل منها إلى كافة أنحاء العالم²⁷، ومن تلك المعوقات ما يلي:

أ. غياب مهارات الترويج الإلكتروني والوسائل التكنولوجية الملائمة للمعاملات التجارية، بكافة أشكالها، والاعتماد على طرق الاتصال التقليدية.

ب. القصور الواضح في استخدام أجهزة التسويق والإرشاد التجاري، مما أدى إلى عدم الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بالصورة المثلى.

ج. ارتفاع تكاليف النقل من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصدير، لسوء حالة الطرق من ناحية ولعدم استخدام طرق النقل الحديثة من ناحية أخرى.

د. سوء الإدارة الفنية والمالية للمؤسسات التشادية العاملة في مجال التجارة، وانخفاض استخدامها لوسائل تكنولوجية حديثة في التعامل التجاري والمالي.

هـ. تخلف طرق الإنتاج واستخدام طرق تقليدية في عمليات الشحن والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين.

و. عدم استخدام الدوائر الجمركية الطرق الحديثة وأجهزة المسح التكنولوجي في الكشف عن السلع لتقدير قيمة التعريفة الجمركية لها.

ز. انخفاض الوعي المصرفي لدى التاجر التشادي، وعدم تفضيله للتحويلات الرسمية عبر البنوك.

ثانياً: الرؤية المستقبلية للتجارة الخارجية لدولة تشاد:

ينتظر أن تشهد الأعوام القادمة زيادة في التوجه للاقتصاد التشادي ناحية التنمية الاقتصادية بخطى سريعة تماشياً مع رؤية تشاد 2030م، وكذلك زيادة في النمو الاقتصادي للبلاد، فمُنذ عام 2021م بدأت الحالة الاقتصادية في التحسن، تم في عام 2022م التحكم في التضخم المالي إلى حدٍّ ما، كما قلت نسبة التهرب الضريبي مع نهاية عام 2021م نتيجة تحسن أوضاع الجهاز الضريبي، كذلك تم تحسين وضبط الضرائب الجمركية، فتم وضع جداول النسب للتعريفية الجمركية المستحقة على كل سلعة وكذلك التخفيضات والإعفاءات لكل كمية على حده، ولقد بدأ تنفيذ ذلك بصورة جيدة، كما تم تحرير جزء كبير من التجارة الخارجية لتشاد، وتم التبادل التجاري بينها وبين باقي دول العالم الخارجي بصورة أفضل²⁸.

كما شرعت تشاد في تطوير الإصلاحات الضريبية والجمركية، بالاتفاق مع جميع دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا، من خلال إنشاء اتحاد جمركي يتميز بتعريفية خارجية مشتركة على جميع الواردات، فضلاً عن حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال واعتماد جواز سفر موحد وتنسيق الأدوات المتعلقة بالهجرة.

ومع اتجاه الدولة ناحية تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية كان لذلك أثر كبير على الموازنة العامة، نظراً لما تتطلبه هذه البرامج من أموال، حيث بلغت الموازنة العامة لعام 2024م ما مقداره 2050 مليار فرنك إفريقي، بفائض قدره 55 مليار وهذا الأمر تحقق لأول مرة في تاريخ تشاد الحديث، ويذكر أن 60% من إيرادات الدولة الآن يأتي من عائد البترول ويخصص الجزء الأكبر منه لأربع وزارات وهي: البنية التحتية، التعليم، الدفاع، الصحة العامة.

هذا وتعد الفترة القادمة بمستقبل واعد للاقتصاد التشادي في ظل طلب متزايد على سلع التصدير وفتح أسواق جديدة (القطن سوق استراليا، اللحوم سوق مصر)، مما أدى إلى زيادة الاستثمارات، فهناك اتجاه للاستثمارات الأسيوية (الصين وماليزيا) ناحية الاستثمار في القطاع الأولي، ولاسيما في مجال الزراعة خاصة بعد نجاح التجربة الكورية الجنوبية في زراعة القطن في جنوب البلاد وزراعة الأرز على ضفاف نهري شاري ولوجون.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الدولة في إطار تنفيذ سياستها التنموية صدقت على برنامج قطاعي ناتج عن برامج وأهداف المكونات الاقتصادية، وذلك لتنمية قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، حيث ينص البرنامج على زيادة المساحات المزروعة لكي يتسنى زيادة الإنتاج ولاسيما لتلك السلع التي تصدر إلى الخارج، كذلك زيادة رقعة المراعي والبدء في إقامة مزارع لتسمين وتربية الماشية، هذا بخلاف المزايا الأخرى على نحو تسهيل النقل وخفض الضرائب وبعض الإعفاءات في مجال الأعلاف والتقاوي²⁹.

كذلك أيقنت الدولة التشادية أن مشكلة تشاد الكبرى المتعلقة بالتجارة الخارجية هي ضعف طرق المواصلات نظراً لكونها دولة حبيسة ليس لها أي منفذ مائي، مما جعل كلفة النقل لكثير من السلع مرتفعة، إضافة إلى ما يسببه ذلك من نقص كبير لكميات من السلع أثناء النقل، ومن هنا اتجهت الدولة إلى إجراء إصلاحات كبيرة في مجال النقل والمواصلات.

فتم خلال السنوات الخمس الأخيرة إصلاح أكثر من 400 كيلو متر وإنشاء نحو 1500 كيلو متر لربط البلاد كلها بشبكة مواصلات إلى جانب ربطها بشبكة أخرى مع طرق مواصلات الدول الحدودية التي يتم التبادل التجاري معها عبر الحدود.

وبالنسبة للإصلاحات الجوية فانه تم إصلاح مطارات سار، ومندو، وابشه، وفايا، ومع نهاية عام 2020م، تم الانتهاء من إعادة تجديد مطار أنجمينا الدولي، كما

تم إعادة تنظيم شركة الخطوط الجوية التشادية (أير توماي) لتكون أداة ضرورية في يد الدولة تستخدمها لتسهيل عمليات النقل الداخلي والخارجي.

كذلك فإن مستقبل قطاع التعدين والمناجم يبشر بالخير، ولاسيما في مجال البترول والغاز الطبيعي وهي سلع ترفع من قيمة الصادرات التشادية، حيث من المنتظر زيادة الإنتاج في الأجل القريب إلى الضعف وذلك عقب الاكتشافات البترولية الجديدة والتي تزيد يوم بعد يوم، كما ينتظر أن تقوم مصفاة البترول (جرمايا) بالعمل على تكرير البترول التشادي بمقدار الضعف بدءاً من منتصف العام 2024م، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الشركات الأجنبية قد حصلت على تصاريحات باستغلال الذهب والماس والذي بينت البحوث أن الذهب متواجد بوفرة في منطقة مايوكيبي، ومنطقة وداي، فضلاً عن تواجد الماس في منطقة لوجون، ومنطقة بلتن.

أما في مجال آفاق التنمية بالنسبة لبعض القطاعات الأخرى مثل الزراعة والثروة الحيوانية والصيد، فإن تشاد تقوم بمحاولة الاكتفاء ذاتياً في المجال الغذائي ومحاولة تنويع المواد الأخرى الخاصة بالتصدير كالقطن، خاصة في ظل ارتفاع أسعاره في السوق العالمي، حيث من المتوقع أن يزداد الإنتاج في الأعوام القادمة ليدر عائد كبير نظراً للعلاقة الطردية المعروفة في تشاد، بالنسبة لزيادة الإنتاج كلما زادت الأسعار العالمية وانخفاضها كلما انخفضت الأسعار العالمية.

هذا وتعد الفترة القادمة بمستقبل واعد للتنمية الاقتصادية في تشاد وزيادة حجم التجارة الخارجية وتطورها، غير أن أحد أهم نقاط الضعف في الاقتصاد التشادي، تكمن في عدم تحويل المنتجات الزراعية والحيوانية إلى منتجات صناعية، وإنما تصدر دائماً في صورة سلع خام، وهو الأمر الذي رأت الدولة أنه لا بد وأن يؤخذ في الحسبان عند إعداد خطط وبرامج التنمية في الفترة القادمة، حتى تشمل التنمية كافة القطاعات الأساس للاقتصاد التشادي، لا سيما تلك الموجهة للتصدير.

الخاتمة:

قامت الدراسة على خمس فرضيات، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج على النحو التالي:

1. وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتنمية الاقتصادية، المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، على التجارة الخارجية لدولة تشاد، المتمثلة في الصادرات والواردات، خلال فترة الدراسة، قدرت من خلال علاقة الارتباط بطريقة بيرسون بقيمة 37.0 (تأثير طردي ضعيف)، مما يؤكد على تأثير برامج وخطط التنمية على الصادرات التشادية، لكن بنسبة ضعيفة، مع استثناء الصادرات البترولية.

2. إن الفترة من عام 1966م وحتى عام 2012م (أي قبل فترة الدراسة) قد شهدت عجز دائم في الميزان التجاري، وأن مؤشرات التجارة الخارجية قد بينت ضعف وعجز خطط وبرامج للتنمية خلال تلك الفترة عن تحسين وضع الميزان التجاري بل حدث العكس.

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة تغطية الصادرات للواردات على العجز في الميزان التجاري لدولة تشاد خلال فترة الدراسة، قدرت من خلال علاقة الارتباط بطريقة بيرسون بقيمة -0.75 (تأثير عكسي قوي)، خلال فترة الخطة الأولى 2013م – 2015م، وبقيمة -0.75 (تأثير عكسي قوي) خلال فترة الخطة الثانية 2017م – 2021م، مما يوضح تأثير الخطط التنموية على التجارة الخارجية لدولة تشاد، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال فترة الدراسة.

4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لقيمة الصادرات على العجز في الميزان التجاري لدولة تشاد خلال فترة الدراسة، قدرت من خلال علاقة الارتباط بطريقة بيرسون بقيمة -0.74 (تأثير عكسي قوي)، خلال فترة الخطة الأولى 2013م – 2015م، وبقيمة -0.90 (تأثير عكسي قوي) خلال فترة الخطة الثانية 2017م – 2021م، مما يوضح تأثير الخطط

التنموية على التجارة الخارجية لدولة تشاد، ويؤكد ذلك انخفاض نسبة العجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة قيمة الصادرات خلال فترة الدراسة.

5. ضعف البرامج والسياسات الموجهة بصورة مباشرة لتنمية قطاع التجارة الخارجية، ضمن الخطط التنموية لدولة تشاد أثناء فترة الدراسة، ويؤكد ذلك تحقيق نمو حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي بمعدل 5.9 % بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 1.97 %، كما حققت نمو في حجم الاستثمار بلغ 5.75 % بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 1.92 %، خلال فترة الخطة الأولى 2013م - 2015م، في حين كان المستهدف تحقيق نمو حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 8.9 % كحد أدنى، وضمان معدل نمو حجم الاستثمار بمعدل 6.7 % سنوياً على الأقل وهو ما لم يحدث، كذلك حققت الخطة الثانية 2017م - 2021م، نمو حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي بمعدل 10.9 % بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 2.18 %، كما حققت نمو في حجم الاستثمار بلغ 9 % بمتوسط معدل نمو سنوي مقداره 1.8 %، في حين كان المستهدف تحقيق نمو حقيقي للنتائج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي 9.5 % كحد أدنى، وضمان معدل نمو حجم الاستثمار بمعدل 7.25 % سنوياً على الأقل.

6. إن هناك معوقات للتجارة الخارجية لدولة تشاد، جغرافية، واقتصادية، وإدارية، وسياسية، وتكنولوجية، تؤثر على قدرتها في إحداث التنمية الاقتصادية، مما ينعكس سلباً على التجارة الخارجية لدولة تشاد.

7. توقعت الدراسة أن تشهد الأعوام القادمة زيادة في توجه الاقتصاد التشادي ناحية التنمية الاقتصادية بخطى سريعة تماشياً مع رؤية تشاد 2030م، وكذلك زيادة في النمو الاقتصادي للبلاد، مما سيحسن وضع الميزان التجاري، نتيجة تحسن علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي وفتح أسواق جديدة للتصدير، ونتيجة التشريعات والإصلاحات الضريبية والجمركية التي تشرع تشاد في تنفيذها ضمن رؤيتها لتشاد 2030م.

- ثانياً: التوصيات:** خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات على النحو التالي:
1. عند وضع خطط وبرامج التنمية، يجب الأخذ في الاعتبار ضرورة تبني هدف زيادة حجم التجارة الخارجية، ووضع هدف تحسين وضع الميزان التجاري ضمن الأولويات.
 2. وضع سياسات وبرامج لزيادة حجم التجارة الخارجية وفقاً لمعطيات مؤشرات الاقتصاد الكلي، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من واردات السلع الكمالية.
 3. تبني سياسة إحلال محل واردات لاسيما للمواد الغذائية، التي تحتل مكان كبير في قائمة الواردات، ويمكن إحلال محلها بسهولة.
 4. تشجيع قطاع الصادرات، من خلال وصغ آليات تحفيز مثل: تخفيض التعريفة الجمركية، وتسهيل عمليات التحويل المالي، والضمانات البنكية، ووضع سياسات عملية لترويج وتسويق السلع والمنتجات التشادية، والسعي لفتح أسواق جديدة لها.
 5. سن التشريعات اللازمة لتنظيم معاملات السوق والمبادلات التعاقدية، وتوفير سبل الحماية والإجبار لكل من المستوردين والمستهلكين، لضبط اتجاهات وسلوك الفئتين.
 6. التعاون مع السودان لمد الخط الحديدي السوداني الواصل من مدينة نيالا ليصل إلى مدينة الجنيانة السودانية ثم إلى مدينة أدري التشادية، مما يفتح المجال بسهولة للوصول إلى مدينة أبشه، التي يمكن أن تصبح حينها قاعدة ربط هامة تربط الشمال والجنوب التشادي بالشرق، وتكون جواز سفر للسلع التشادية إلى الخارج عبر البحر الأحمر.
 7. التعاون بين تشاد والكاميرون لمد الخط الحديدي الكاميروني الواصل حتى مدينة نجاواندري الكاميرونية ليصل إلى مدينة سار التشادية في الجنوب، وبذلك تختصر المسافة التي تصل تشاد بالمحيط الأطلنطي عن طريق مرفأ دوالا الكاميروني بنسبة كبيرة.
 8. البدء في التطبيق الكامل للإصلاحات الضريبية والجمركية، التي اتخذت من قبل دول الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا، الذي سيادي إلى وجود تعريف جمركية موحدة على جميع الواردات، ويسهل حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال داخل دول الجماعة.

المراجع:

1. عبد الوالي آدم محمد، أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإفريقي، أطروحة دكتوراه، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، 2016م، ص 70.
2. ناصر النائي آدم، التخطيط والتنمية الاقتصادية، القاهرة، دار الفضيلة، ط 2، 2016م، ص 142.
3. عبد الوالي آدم محمد، أثر الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإفريقي، مرجع سبق ذكره، ص 72.
4. الحاج علي الحاج، مؤسسات التمويل الدولي ومساهماتها في تحقيق المؤشرات الاقتصادية للتنمية، أطروحة دكتوراه، الخرطوم، جامعة النيلين، 2019م، ص 209.
5. المرجع نفسه، ص 210.
6. انظر تقارير وزارة المالية والميزانية للأعوام 2010م، و2011م، و2012م.
7. انظر تقرير وزارة المالية والميزانية للعام 2015م، أنجمينا، 2016م، ص 24.
8. معهد الإحصاء والدراسات الاقتصادية والديمقراطية، التقرير السنوي للعام 2015م، أنجمينا، 2016م، ص 45.
9. وزارة الثروة الحيوانية، التقرير السنوي للعام 2015م، أنجمينا، 2016م، ص 112.
10. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي للعام 2015م، أنجمينا، 2016م، ص 26.
11. المرجع نفسه، ص 27.
12. سليمان محمد، اقتصاديات دول وسط إفريقيا، الخرطوم، دار المريخ للطباعة والنشر، 2018م، ص 95.
13. المرجع نفسه، ص 97.
14. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، التقرير السنوي للعام 2015م، مرجع سبق ذكره، ص 116.
15. عثمان إبراهيم موسى، أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في تشاد، بحث ماستر، أنجمينا، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك فيصل بتشاد، 2021م، ص 73.
16. المرجع نفسه، ص 75.

17. Agence nationale des investissements et des exportations: **Rapport d'activités de la promotion des investissements (2015)**, N'Djamena, 2016, p 56.
18. Ministère de l'économie du plan et de la coopération international, Institut de la statistique des études économiques démographiques; **Recensement General des entreprises**. N'Djamena, 2019, p 66.
19. عثمان إبراهيم موسى، أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية في تشاد، مرجع سبق ذكره، ص 75.
20. المرجع نفسه، ص 76.
21. وزارة الاقتصاد والتخطيط والتعاون الدولي، **التقرير السنوي للعام 2021م**، أنجمينا، 2022م، ص 110.
22. المهدي الغالي داوود، أثر البترول في إحداث تنمية اقتصادية في تشاد، أطروحة دكتوراه، الخرطوم، جامعة إفريقيا العالمية، 2017م، ص 79.
23. محمد رضا فوده، تشاد بين ميراث الاستعمار ومساعي الوحدة، القاهرة، مجلة الدفاع، العدد رقم 11، مارس، 1987م، ص 60.
24. ناصر النائي آدم، التخطيط والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 187.
25. World Economic forum :The Global Competiveness, **Report 2020**. Geneva, 2021, p 150.
26. سليمان محمددين، الصراع السياسي في تشاد، الخرطوم، دار المريخ للطباعة والنشر، 2021م، ص 240.
27. نافع سليمان احمد سهل، أهمية الصادرات الزراعية في دعم التنمية الاقتصادية، بحث ماستر، أنجمينا، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك فيصل بتشاد، 2016م، ص 82.
28. انظر نشرة رئاسة الوزراء الانتقالية، أنجمينا، ديسمبر 2021م، ص 13.
29. المرجع نفسه، ص 20.